Journal of Scientific and Human Dimensions
مجلة الأبعاد العلمية والإنسانية
Volume 2, Issue 2, 2026 Pages: 1093-1112
Journal homepage: https://jshd.com.ly/index.php/jshd/en

Libyan Foreign Policy amid Contemporary Geopolitical Transformations: Challenges to the Reconstruction of Libya's Regional and International Role

Ahmed Meftah Fallag [1 *], Khiria Mohamed Alddaghil [2]
[1] Libyan Authority for Scientific Research, Tripoli, Libya
[2] Department of Political Science, Faculty of Economics and Political Science, Misrata University, Libya

السياسة الخارجية الليبية في ظل التحولات الجيوسياسية الراهنة: تحديات إعادة بناء الدور الإقليمي والدولي

أحمد مفتاح الفلاق [1*]، خيرية محمد الدغيلي [2]
[1] الهيئة الليبية للبحث العلمي طرابلس، ليبيا
[2] قسم العلوم السياسة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة مصراته، ليبيا

*Corresponding author: ahmedfallag@aonsrt.ly

Received: April 25, 2026	Accepted: May 25, 2026	Published: June 21, 2026

Copyright: © 2026 by the authors. This article is an open-access article distributed under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

Abstract:
This study aims to analyze Libyan foreign policy in light of current geopolitical shifts and to demonstrate the extent to which these shifts impact efforts to rebuild Libya's regional and international role. The study is based on the premise that Libya's ability to regain its regional and international standing is largely dependent on its success in achieving internal political and institutional stability and its capacity to engage positively with the geopolitical changes occurring in the regional and international environment. The study employs a descriptive-analytical approach, drawing on role theory as a theoretical framework for explaining state behavior. It examines the internal and external determinants of Libyan foreign policy and discusses the most prominent geopolitical shifts in the Mediterranean, North Africa, and the Sahel-Saharan region and their implications for Libyan foreign policy orientations. The findings also reveal that Libya's unique geopolitical location and its natural and strategic resources present a significant opportunity to enhance its regional and international standing if these are utilized within a clear strategic vision and effective state institutions. The study concluded that rebuilding Libya's regional and international role requires adopting a more effective and flexible foreign policy based on strengthening internal stability, developing institutional and diplomatic performance, and leveraging current geopolitical shifts to serve Libyan national interests and enhance its presence in its regional and international environment.

Keywords: Libyan Foreign Policy, Geopolitical Shifts, Regional Role, International Role, Role Theory, Mediterranean Sea, Sahel, And Sahara Region.

الملخص
تهدف هذه الدراسة إلى تحليل السياسة الخارجية الليبية في ظل التحولات الجيوسياسية الراهنة، وبيان مدى تأثير هذه التحولات في جهود إعادة بناء الدور الإقليمي والدولي للدولة الليبية، وتنطلق الدراسة من فرضية مفادها أن قدرة ليبيا على استعادة مكانتها الإقليمية والدولية ترتبط بدرجة كبيرة بمدى نجاحها في تحقيق الاستقرار السياسي والمؤسسي داخلياً، وبقدرتها على التفاعل الإيجابي مع المتغيرات الجيوسياسية التي تشهدها البيئة الإقليمية والدولية، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، مستندة إلى نظرية الدور بوصفها إطاراً نظرياً مفسراً لسلوك الدولة الخارجي، وقد تناولت الدراسة المحددات

الداخلية والخارجية للسياسة الخارجية الليبية، كما ناقشت أبرز التحولات الجيوسياسية التي تشهدها منطقة البحر المتوسط وشمال أفريقيا ومنطقة الساحل والصحراء، وانعكاساتها على توجهات السياسة الخارجية الليبية .
كما أظهرت النتائج أن الموقع الجيوسياسي المتميز لليبيا، وما تمتلكه من موارد طبيعية واستراتيجية، يشكلان فرصة مهمة لتعزيز مكانتها الإقليمية والدولية إذا ما تم توظيفهما في إطار رؤية استراتيجية واضحة ومؤسسات دولة فاعلة، وخلصت الدراسة إلى أن إعادة بناء الدور الإقليمي والدولي للدولة الليبية يتطلب تبني سياسة خارجية أكثر فاعلية ومرونة، تقوم على تعزيز الاستقرار الداخلي، وتطوير الأداء المؤسسي والدبلوماسي، واستثمار التحولات الجيوسياسية الراهنة بما يخدم المصالح الوطنية الليبية ويعزز حضورها في محيطها الإقليمي والدولي.

الكلمات المفتاحية: السياسة الخارجية الليبية، التحولات الجيوسياسية، الدور الإقليمي، الدور الدولي، نظرية الدور، البحر المتوسط، منطقة الساحل والصحراء.

المقدمة:

أصبحت السياسة الخارجية في ظل التحولات الدولية المعاصرة أحد أهم مؤشرات قوة الدولة وقدرتها على التفاعل مع محيطها الإقليمي والدولي، إذ لم تعد تقتصر على إدارة العلاقات الدبلوماسية التقليدية، بل باتت أداة استراتيجية تسهم في حماية المصالح الوطنية وتعزيز المكانة السياسية والاقتصادية والأمنية للدول. وقد ازدادت أهمية السياسة الخارجية مع تسارع التحولات الجيوسياسية التي يشهدها العالم خلال العقود الأخيرة، والتي أسهمت في إعادة تشكيل موازين القوى وأنماط التفاعل بين الفاعلين الإقليميين والدوليين.

وتُعد منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من أكثر الأقاليم تأثراً بهذه التحولات، نظراً لما تتمتع به من أهمية جيوسياسية واقتصادية واستراتيجية، فضلاً عن كونها مجالاً لتقاطع المصالح الإقليمية والدولية، وفي هذا السياق، تحتل ليبيا موقعاً متميزاً بحكم موقعها الجغرافي الرابط بين أفريقيا وأوروبا والعالم العربي، وإطلالتها على البحر الأبيض المتوسط، إضافة إلى ما تمتلكه من موارد طبيعية واستراتيجية جعلتها محط اهتمام مستمر من مختلف القوى الإقليمية والدولية.

وقد شهدت البيئة الإقليمية والدولية خلال السنوات الأخيرة متغيرات عميقة تمثلت في تصاعد التنافس الجيوسياسي في منطقة البحر المتوسط، وتنامي الأهمية الاستراتيجية لمنطقة الساحل والصحراء، وظهور أنماط جديدة من التحديات الأمنية والاقتصادية، الأمر الذي انعكس بصورة مباشرة على سياسات الدول وتوجهاتها الخارجية، وأصبحت قدرة الدول على المحافظة على أدوارها الإقليمية والدولية أو تطويرها مرتبطة بمدى قدرتها على التكيف مع هذه التحولات واستثمار الفرص التي تتيحها البيئة الدولية الجديدة.

وفي الحالة الليبية، تكتسب هذه المسألة أهمية خاصة في ظل ما شهدته الدولة من تحولات سياسية ومؤسساتية خلال السنوات الماضية، وما ترتب عليها من تأثيرات في طبيعة حضورها الإقليمي والدولي. فليبيا ليست مجرد دولة تقع في موقع جغرافي استراتيجي، بل تمثل فاعلاً مهماً في معادلات الأمن والطاقة والهجرة والتعاون الإقليمي، وهو ما يجعل دراسة سياستها الخارجية في ضوء التحولات الجيوسياسية الراهنة ضرورة علمية لفهم طبيعة موقعها ودورها في البيئة الإقليمية والدولية المعاصرة.

وانطلاقاً من ذلك، تسعى هذه الدراسة إلى مقاربة السياسة الخارجية الليبية من زاوية التحولات الجيوسياسية الراهنة، من خلال الوقوف على المحددات التي تؤثر في حركتها الخارجية، وتحليل انعكاسات المتغيرات الإقليمية والدولية على توجهاتها السياسية، وصولاً إلى استكشاف التحديات والفرص المرتبطة بإعادة بناء الدور الإقليمي والدولي للدولة الليبية، ولتحقيق ذلك، تم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة مباحث رئيسة ، تناول المبحث الأول محددات السياسة الخارجية الليبية في البيئة الجيوسياسية المعاصرة، بينما خصص المبحث الثاني لتحليل أبرز التحولات الجيوسياسية الراهنة وانعكاساتها على السياسة الخارجية الليبية، في حين ركز المبحث الثالث على التحديات والفرص المرتبطة بإعادة بناء الدور الإقليمي والدولي للدولة الليبية في ظل المتغيرات الراهنة.

وبذلك تأتي هذه الدراسة في إطار السعي إلى فهم التفاعلات المتبادلة بين السياسة الخارجية الليبية والبيئة الجيوسياسية المحيطة بها، وإبراز الكيفية التي يمكن من خلالها توظيف المقومات الجغرافية والسياسية والاقتصادية للدولة الليبية في تعزيز مكانتها الإقليمية والدولية خلال المرحلة المقبلة.

إشكالية الدراسة:

شهد النظام الدولي خلال العقد الأخير تحولات جيوسياسية متسارعة أعادت تشكيل موازين القوى الإقليمية والدولية، وأفرزت أنماطاً جديدة من التفاعلات السياسية والأمنية والاقتصادية، وقد انعكست هذه التحولات بصورة مباشرة على منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، التي أصبحت ساحة لتنافس إقليمي ودولي متزايد، خاصة في ظل تداخل المصالح الاستراتيجية المرتبطة بالطاقة والأمن والهجرة والموقع الجغرافي.

وتُعد ليبيا من أكثر الدول تأثراً بهذه التحولات، بالنظر إلى موقعها الجيوسياسي المتميز، وامتلاكها موارد طبيعية مهمة، فضلاً عن موقعها الرابط بين الفضاءين العربي والأفريقي، والمطل على البحر الأبيض المتوسط، إلا أن التحديات الداخلية التي واجهتها الدولة الليبية منذ عام 2011، وما نتج عنها من انقسام سياسي ومؤسساتي، انعكست بصورة واضحة على فاعلية السياسة الخارجية الليبية وقدرتها على المحافظة على دورها التقليدي في محيطها الإقليمي والدولي.

وفي ظل المتغيرات الجيوسياسية الراهنة، تبرز تساؤلات جوهرية حول قدرة السياسة الخارجية الليبية على التكيف مع هذه التحولات، ومدى إمكانية إعادة بناء الدور الإقليمي والدولي للدولة الليبية في بيئة دولية وإقليمية تتسم بالتعقيد والتنافس والتغير المستمر.

السؤال الرئيسي للدراسة:

ما أثر التحولات الجيوسياسية الراهنة على السياسة الخارجية الليبية، وما التحديات التي تواجه إعادة بناء الدور الإقليمي والدولي للدولة الليبية؟

الأسئلة الفرعية

1 .ما أهم المحددات الداخلية والخارجية المؤثرة في السياسة الخارجية الليبية في المرحلة الراهنة؟

2 .كيف أثرت التحولات الجيوسياسية الإقليمية والدولية على توجهات السياسة الخارجية الليبية؟

3 .ما أبرز التحديات والفرص المرتبطة بإعادة بناء الدور الإقليمي والدولي للدولة الليبية؟

فرضية الدراسة:

تُعد الفرضية أداة تفسيرية تسعى إلى تقديم إجابة علمية أولية عن إشكالية الدراسة، وتنطلق من افتراض وجود علاقة بين التحولات الجيوسياسية التي تشهدها البيئة الإقليمية والدولية وبين قدرة الدولة الليبية على إعادة بناء دورها الخارجي، فكلما ازدادت التحولات الجيوسياسية تعقيداً، ازدادت الحاجة إلى سياسة خارجية أكثر فاعلية وقدرة على التكيف مع المتغيرات الدولية والإقليمية، وهو ما يجعل من إعادة بناء الدور الليبي قضية ترتبط بعوامل داخلية وخارجية متداخلة.

الفرضية الرئيسة:

تسهم التحولات الجيوسياسية الراهنة، إلى جانب استقرار المؤسسات السياسية والسيادية للدولة الليبية، في تعزيز قدرة السياسة الخارجية الليبية على إعادة بناء دورها الإقليمي والدولي في ظل التحولات الجيوسياسية.

الفرضيات الفرعية:

1 .تؤثر المحددات الداخلية والخارجية تأثيراً مباشراً في رسم توجهات السياسة الخارجية الليبية ودرجة فاعليتها.

2 .أدت التحولات الجيوسياسية الإقليمية والدولية إلى إعادة تشكيل أولويات السياسة الخارجية الليبية وأنماط تفاعلها مع محيطها الخارجي.

3 .يرتبط نجاح ليبيا في استعادة دورها الإقليمي والدولي بمدى قدرتها على مواجهة التحديات الداخلية واستثمار الفرص الجيوسياسية المتاحة.

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية هذه الدراسة من أهمية الموضوع الذي تتناوله، والمتمثل في السياسة الخارجية الليبية في ظل بيئة دولية وإقليمية تشهد تغيرات متسارعة، وما يترتب على ذلك من انعكاسات على مكانة ليبيا ودورها الخارجي.

كما تستمد الدراسة أهميتها من محاولة تحليل العلاقة بين التحولات الجيوسياسية الراهنة والسياسة الخارجية الليبية، في وقت تشهد فيه المنطقة العربية وشمال أفريقيا تغيرات استراتيجية عميقة تؤثر في طبيعة العلاقات الدولية وأدوار الفاعلين الإقليميين.

وتبرز أهمية الدراسة كذلك في مساهمتها في إثراء الأدبيات العلمية المتعلقة بالسياسة الخارجية الليبية، من خلال تقديم قراءة تحليلية للتحديات والفرص التي تواجه الدولة الليبية في سعيها لاستعادة دورها الإقليمي والدولي.

أهداف الدراسة:

في ضوء الإشكالية والفرضية التي تنطلق منها الدراسة، فإنها تسعى إلى تحقيق الأهداف الآتية:

1. التعرف على المحددات الداخلية والخارجية المؤثرة في السياسة الخارجية الليبية في ظل التحولات الجيوسياسية الراهنة.
2. تحليل تأثير التحولات الجيوسياسية الإقليمية والدولية على توجهات السياسة الخارجية الليبية وأدوارها الخارجية.
3. استكشاف التحديات والفرص المرتبطة بإعادة بناء الدور الإقليمي والدولي للدولة الليبية، وبيان السبل الكفيلة بتعزيز فاعلية سياستها الخارجية.

منهجية الدراسة:

اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي بوصفه من أكثر المناهج ملاءمة لدراسة موضوعات السياسة الخارجية والعلاقات الدولية، وذلك لما يتيحه من إمكانية وصف الظواهر السياسية وتحليل أبعادها المختلفة وربطها بالسياقات الإقليمية والدولية المؤثرة فيها، وقد تم توظيف هذا المنهج في تحليل محددات السياسة الخارجية الليبية، ورصد أبرز التحولات الجيوسياسية التي تشهدها البيئة الإقليمية والدولية، واستكشاف انعكاساتها على الدور الإقليمي والدولي للدولة الليبية.

كما استندت الدراسة إلى المقاربة الجيوسياسية باعتبارها أداة تحليلية تساعد على تفسير تأثير الموقع الجغرافي والموارد الاستراتيجية والتفاعلات الإقليمية والدولية في توجيه السياسة الخارجية الليبية، فضلاً عن الاستفادة من نظرية الدور (Role Theory) بوصفها إطاراً نظرياً يفسر طبيعة الأدوار التي تسعى الدول إلى ممارستها داخل محيطها الإقليمي والدولي، والعوامل المؤثرة في تطورها أو تراجعها.

واعتمدت الدراسة في جمع مادتها العلمية على تحليل الأدبيات الأكاديمية المتخصصة، والدراسات والبحوث العلمية ذات الصلة بالسياسة الخارجية الليبية، بالإضافة إلى الاستفادة من الكتابات الحديثة التي تناولت التحولات الجيوسياسية في منطقة البحر المتوسط وشمال أفريقيا ومنطقة الساحل والصحراء، بهدف الوصول إلى فهم علمي متكامل للعلاقة بين التحولات الجيوسياسية الراهنة وإعادة بناء الدور الإقليمي والدولي للدولة الليبية.

الدراسات السابقة:

1- دراسة الكوت (2015) والموسومة ب (الثابت والمتحول في ظاهرة السياسة الخارجية الليبية) سعت الدراسة إلى تحليل العناصر الثابتة والمتغيرة في السياسة الخارجية الليبية، من خلال تتبع تطورها التاريخي والعوامل المؤثرة فيها، وأكدت الدراسة أن السياسة الخارجية الليبية تأثرت بمجموعة من المحددات الجغرافية والسياسية والاقتصادية التي ظلت حاضرة بدرجات متفاوتة عبر المراحل المختلفة، كما بينت أن المتغيرات الدولية والإقليمية لعبت دوراً مهماً في إعادة تشكيل أولويات السياسة الخارجية الليبية.

2- دراسة بعيو (2021) والموسومة بـ(السياسة الخارجية الليبية تجاه أفريقيا بعد عام 2011) تناولت الدراسة طبيعة العلاقات الليبية الأفريقية بعد عام 2011، ومدى تأثرها بالتحولات السياسية والأمنية التي شهدتها ليبيا. وأظهرت النتائج وجود تراجع ملحوظ في مستوى الحضور الليبي داخل القارة الأفريقية مقارنة بالمراحل السابقة، نتيجة الانشغال بالأوضاع الداخلية، إلا أن الدراسة أكدت استمرار أهمية العمق الأفريقي بالنسبة للسياسة الخارجية الليبية وضرورة إعادة تفعيله مستقبلاً.

3- دراسة المنصوري (2022) والموسومة بـ(ليبيا والتحولات الجيوسياسية في منطقة البحر المتوسط) ركزت الدراسة على أثر التحولات الجيوسياسية في منطقة البحر المتوسط على الموقع الاستراتيجي الليبي وعلى توجهات السياسة الخارجية للدولة. وتوصلت إلى أن التنافس الدولي على الطاقة والأمن البحري زاد من أهمية ليبيا الجيوسياسية، كما فرض على السياسة الخارجية الليبية تحديات جديدة تتعلق بإدارة علاقاتها مع القوى الإقليمية والدولية الفاعلة في المنطقة.

4- دراسة الفلاق (2023) والموسومة ب (السياسة الخارجية الليبية: إعادة التغيير والهيكلة) ، تناولت الدراسة التحولات التي شهدتها السياسة الخارجية الليبية منذ الاستقلال وحتى المرحلة الراهنة، مع التركيز على العوامل المؤثرة في عملية التغيير وإعادة الهيكلة داخل مؤسسات السياسة الخارجية، كما سعت إلى تحليل دور المتغيرات الداخلية والخارجية في إعادة تشكيل توجهات السياسة الخارجية الليبية، وتوصلت الدراسة إلى أن السياسة الخارجية الليبية مرت بتحولات متعاقبة ارتبطت بطبيعة النظام السياسي وبالتغيرات الإقليمية والدولية، وأن إعادة بناء السياسة الخارجية تتطلب تطوير المؤسسات المختصة بصنع القرار الخارجي وتعزيز قدرتها على التكيف مع البيئة الدولية المتغيرة.

5- دراسة الفلاق والدغيلي (2023) والموسومة ب (دور القائد السياسي في السياسة الخارجية الليبية) هدفت الدراسة إلى تحليل أثر القيادة السياسية في توجيه السياسة الخارجية الليبية، وبيان مدى تأثير شخصية القائد السياسي في رسم الأهداف الخارجية للدولة واختيار أدوات تنفيذها، وأظهرت النتائج أن القيادة السياسية شكلت أحد المحددات الرئيسة للسياسة الخارجية الليبية عبر مراحل مختلفة، وأن طبيعة النظام السياسي ومدى تركّز السلطة كان لهما تأثير واضح في عملية صنع القرار الخارجي.

6- دراسة سليمان وحسين (2024) والموسومة بـ(السياسة الخارجية الليبية بعد 2011 محددات وتحديات) تهدف إلى استكشاف وتحليل محددات وتحديات السياسة الخارجية الليبية في عام 2011 من خلال التركيز على إرث السياسة الخارجية السابقة، وتأثيرها على التحولات الراهنة في السياسة الخارجية وهشاشة مؤسسات الدولة، كما تسلط الضوء على التحديات التي تواجه مؤسسات الدولة في ليبيا بعد 2011 وكيف تؤثر هشاشة المؤسسات على تنفيذ السياسة الخارجية وتحقيق أهدافها.

التعقيب على الدراسات السابقة والفجوة العلمية

يتضح من خلال استعراض الدراسات السابقة أن معظمها ركز على تحليل محددات السياسة الخارجية الليبية، أو دراسة دور القيادة السياسية في عملية صنع القرار الخارجي، أو تتبع تطور العلاقات الليبية مع دوائرها الإقليمية المختلفة، خاصة الدائرة الأفريقية والمتوسطية، كما اهتمت بعض الدراسات بتحليل التحولات التي شهدتها السياسة الخارجية الليبية بعد عام 2011 والعوامل المؤثرة فيها.

المبحث الأول: محددات السياسة الخارجية الليبية في البيئة الجيوسياسية المعاصرة
المطلب الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للسياسة الخارجية الليبية:

تمثل السياسة الخارجية إحدى الوظائف الأساسية للدولة الحديثة، إذ تعد الأداة التي يتم من خلالها تنظيم العلاقات مع الوحدات السياسية الأخرى في البيئة الدولية، كما أنها الوسيلة التي تسعى الدولة من خلالها تحقيق مصالحها الوطنية والدفاع عن أمنها وتعزيز مكانتها الإقليمية والدولية، وقد حظي مفهوم السياسة الخارجية باهتمام واسع في أدبيات العلاقات الدولية، حيث تعددت التعريفات بتعدد المدارس الفكرية والاتجاهات النظرية التي تناولتها ،فبينما ركز الاتجاه الواقعي على اعتبارات القوة والمصلحة الوطنية بوصفهما المحددين الرئيسين للسلوك الخارجي للدولة، اتجهت الأدبيات الحديثة إلى توسيع دائرة التحليل لتشمل العوامل المؤسسية والاقتصادية والثقافية والجيوسياسية المؤثرة في عملية صنع القرار الخارجي (سليم، 1989).

وتشير الأدبيات المعاصرة إلى أن السياسة الخارجية لا تعبر فقط عن تفاعلات الدولة مع محيطها الخارجي، بل تمثل انعكاساً لطبيعة البناء السياسي الداخلي ولمستوى الاستقرار المؤسسي وقدرة النخب الحاكمة على إدارة المصالح الوطنية في بيئة دولية متغيرة، وفي هذا السياق يرى" روزناو" أن السياسة الخارجية هي نتاج تفاعل مستمر بين البيئة الداخلية والبيئة الخارجية، وأن فهم سلوك الدولة الخارجي يتطلب دراسة المتغيرات المحلية والدولية في آن واحد (Rosenau, 1971) ويكتسب هذا الطرح أهمية خاصة عند دراسة الحالة الليبية التي شهدت خلال العقد الأخير تغيرات داخلية عميقة انعكست بصورة مباشرة على اتجاهات السياسة الخارجية وعلى طبيعة أدوارها الإقليمية والدولية.

وتُعد الحالة الليبية نموذجاً مهماً لفهم العلاقة بين التحولات الداخلية والسياسة الخارجية، نظراً لما شهدته البلاد منذ عام 2011 من تغيرات سياسية وأمنية أثرت في بنية الدولة ومؤسساتها السيادية، فقد أدى الانقسام السياسي وتعدد مراكز السلطة إلى إضعاف عملية صنع القرار الخارجي، الأمر الذي انعكس على مستوى الحضور الليبي في القضايا الإقليمية والدولية، وفي هذا الصدد يؤكد " الفلاق" أن السياسة الخارجية الليبية بعد عام 2011 دخلت مرحلة إعادة تشكيل وهيكلة فرضتها المتغيرات الداخلية والإقليمية، وأن قدرة ليبيا على استعادة فاعلية سياستها الخارجية أصبحت مرتبطة بإعادة بناء المؤسسات السياسية والدبلوماسية القادرة على إنتاج رؤية استراتيجية موحدة تجاه البيئة الخارجية (الفلاق، 2023).

ومن ناحية أخرى، فإن دراسة السياسة الخارجية الليبية في المرحلة الراهنة تقتضي عدم الاكتفاء بتحليل المؤسسات أو القرارات الرسمية فقط، بل تستلزم أيضاً فهم البيئة الجيوسياسية التي تتحرك فيها الدولة. فليبيا تتمتع بموقع استراتيجي فريد يجعلها حلقة وصل بين شمال أفريقيا ومنطقة الساحل والصحراء والفضاء المتوسطي، كما تمتلك احتياطيات مهمة من النفط والغاز، الأمر الذي جعلها محط اهتمام القوى الإقليمية والدولية المختلفة، وقد ساهمت هذه الأهمية الجيوسياسية في جعل السياسة الخارجية الليبية أكثر تأثراً بالتوازنات الإقليمية والدولية مقارنة بالعديد من الدول الأخرى في المنطقة (الجرو والفلاق، 2024).

وفي إطار تفسير هذه التحولات، تعتمد الدراسة الحالية على نظرية الدور باعتبارها من أكثر المقاربات النظرية ملاءمة لفهم السياسة الخارجية الليبية، وتقوم هذه النظرية على افتراض أن سلوك الدولة الخارجي يتحدد وفق الأدوار التي تتصورها لنفسها أو التي تتوقعها الأطراف الأخرى منها داخل النظام الدولي.

فالدولة لا تتحرك فقط وفق حسابات القوة والمصلحة، وإنما وفق تصور معين لمكانتها ووظيفتها في البيئة الإقليمية والدولية (Walker, 1987) ومن هذا المنطلق، يمكن النظر إلى السياسة الخارجية الليبية باعتبارها تعبيراً عن محاولات متعاقبة لإعادة تعريف الدور الليبي في محيطه الإقليمي والدولي تبعاً للتحولات السياسية التي شهدتها الدولة.

وتثير نظرية الدور جدلية مهمة في الحالة الليبية تتعلق بمدى قدرة الدولة على استعادة أدوارها الخارجية في ظل التحديات الداخلية الراهنة، فالأدبيات المرتبطة بالنظرية تؤكد أن نجاح الدولة في أداء أدوارها الإقليمية والدولية يتطلب توافر ثلاثة عناصر أساسية هي: امتلاك الموارد والإمكانات اللازمة، ووجود مؤسسات قادرة على إدارة هذه الموارد، وتوافر اعتراف إقليمي ودولي بالدور الذي تسعى الدولة إلى ممارسته (Breuning, 2017) وعند إسقاط هذه العناصر على الحالة الليبية يتضح أن التحدي الرئيسي لا يتمثل في نقص الموارد أو غياب الأهمية الجيوسياسية، بقدر ما يرتبط بقدرة الدولة على إعادة بناء مؤسساتها وتوحيد رؤيتها الاستراتيجية تجاه القضايا الإقليمية والدولية.

وبناءً على ما تقدم، فإن السياسة الخارجية الليبية في المرحلة الراهنة لا يمكن فهمها بمعزل عن التحولات الجيوسياسية التي تشهدها المنطقة، ولا عن التحديات الداخلية التي تواجه الدولة الليبية، كما أن دراسة مستقبل الدور الليبي إقليمياً ودولياً تستدعي الجمع بين تحليل المحددات الداخلية والخارجية والاستفادة من المقاربات النظرية الحديثة، وفي مقدمتها نظرية الدور، لفهم فرص وتحديات إعادة بناء المكانة الإقليمية والدولية للدولة الليبية في بيئة دولية تتسم بالتغير المستمر والتنافس المتزايد.

المطلب الثاني: المحددات الداخلية للسياسة الخارجية الليبية

تُجمع أدبيات السياسة الخارجية على أن سلوك الدولة الخارجي لا يتشكل فقط بفعل المؤثرات الدولية والإقليمية، وإنما يتأثر بدرجة كبيرة بالعوامل الداخلية التي تحدد طبيعة عملية صنع القرار ومدى قدرة الدولة على توظيف مواردها وإمكاناتها في خدمة أهدافها الخارجية، ولذلك فإن فهم السياسة الخارجية الليبية يستوجب دراسة المحددات الداخلية التي أسهمت تاريخياً في توجيه علاقات ليبيا الخارجية، والتي لا تزال تؤثر في طبيعة أدوارها الإقليمية والدولية في المرحلة الراهنة (سليم، 1989).

ويُعد المحدد السياسي من أهم العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية الليبية، إذ ترتبط فاعلية الأداء الخارجي للدولة بدرجة الاستقرار السياسي الداخلي ومدى تماسك مؤسسات الحكم، وتشير الأدبيات السياسية إلى أن الدول التي تعاني من الانقسام السياسي أو تعدد مراكز السلطة تواجه صعوبات كبيرة في إنتاج سياسة خارجية متماسكة وقادرة على تحقيق الأهداف الوطنية، وفي الحالة الليبية، أدى الانقسام السياسي والمؤسساتي الذي أعقب أحداث عام 2011 إلى ظهور أكثر من مركز لصنع القرار، الأمر الذي انعكس بصورة مباشرة على وحدة الموقف الخارجي الليبي وعلى قدرة الدولة على التحدث بصوت دبلوماسي واحد في القضايا الإقليمية والدولية (الفلاق، 2023).

كما يرتبط المحدد السياسي بطبيعة النظام السياسي وآليات اتخاذ القرار داخله، فكلما كانت المؤسسات السياسية أكثر استقراراً وتنظيماً، ازدادت قدرة الدولة على تبني سياسات خارجية طويلة المدى، أما في حالات عدم الاستقرار السياسي، فإن السياسة الخارجية تصبح أكثر عرضة للتقلبات والتأثر بالمتغيرات الآنية والضغوط الداخلية والخارجية، وقد أشار "الفلاق والدغيلي" إلى أن شخصية القائد السياسي ظلت لفترات طويلة تمثل أحد العناصر المؤثرة في توجيه السياسة الخارجية الليبية، وهو ما جعلها في بعض المراحل ترتبط بدرجة كبيرة بتصورات القيادة السياسية وأولوياتها الاستراتيجية (الفلاق والدغيلي، 2023).

ويأتي المحدد الأمني في مقدمة العوامل الداخلية المؤثرة في السياسة الخارجية الليبية، إذ تشكل اعتبارات الأمن القومي أحد المرتكزات الأساسية لأي سياسة خارجية، وتواجه ليبيا منذ سنوات مجموعة من

التحديات الأمنية المرتبطة بانتشار السلاح، وضعف السيطرة على بعض المناطق الحدودية، وتصاعد أنشطة الجماعات المسلحة والجريمة المنظمة والهجرة غير النظامية، وقد فرضت هذه التحديات نفسها على أولويات السياسة الخارجية الليبية، وجعلت العديد من تحركاتها الخارجية ترتبط بقضايا الأمن الحدودي والتعاون الأمني ومكافحة الإرهاب والجريمة العابرة للحدود(Buzan & Wæver, 2003)

وتكتسب هذه المسألة أهمية إضافية بالنظر إلى الموقع الجغرافي لليبيا، حيث تمتلك حدوداً برية واسعة مع ست دول أفريقية وعربية، فضلاً عن امتدادها الساحلي الطويل على البحر الأبيض المتوسط، وقد جعل هذا الموقع من ليبيا إحدى الدول الأكثر تأثراً بالتحديات الأمنية الإقليمية، خاصة تلك المرتبطة بمنطقة الساحل والصحراء، الأمر الذي انعكس بصورة واضحة على توجهات السياسة الخارجية الليبية خلال السنوات الأخيرة (الجرو والفلاق، 2023).

أما المحدد الاقتصادي، فيمثل أحد الركائز الأساسية في تشكيل السياسة الخارجية الليبية، نظراً لاعتماد الاقتصاد الليبي بصورة كبيرة على قطاع النفط والغاز، وتؤكد الأدبيات الاقتصادية والسياسية أن قدرة الدولة على ممارسة أدوار إقليمية ودولية فاعلة ترتبط بدرجة كبيرة بحجم مواردها الاقتصادية ومدى قدرتها على توظيفها في خدمة أهدافها الاستراتيجية، وتمتلك ليبيا احتياطيات نفطية ضخمة جعلتها من أهم الدول المنتجة للطاقة في أفريقيا، وهو ما منحها عبر عقود طويلة هامشاً مهماً للحركة في علاقاتها الخارجية (Vandewalle, 2020)

غير أن التحديات الاقتصادية التي صاحبت الانقسام السياسي وتراجع مستويات الإنتاج النفطي في بعض الفترات أثرت سلباً على قدرة الدولة على توظيف مواردها الاقتصادية في دعم أهدافها الخارجية، كما أدى تراجع الاستقرار الاقتصادي إلى تقليص بعض أدوات النفوذ الخارجي التي كانت تمتلكها ليبيا في مراحل سابقة، خاصة في الفضاءين العربي والأفريقي (الفلاق، 2023).

ومن المحددات الداخلية المهمة أيضاً المحدد المؤسسي، الذي يشير إلى طبيعة المؤسسات الرسمية المعنية بصنع وتنفيذ السياسة الخارجية، وفي مقدمتها وزارة الخارجية والمؤسسات السيادية والأجهزة الاستشارية المرتبطة بعملية اتخاذ القرار، وتؤكد الأدبيات الحديثة أن قوة السياسة الخارجية لا ترتبط فقط بامتلاك الموارد أو الرؤية السياسية، بل تعتمد كذلك على كفاءة المؤسسات القادرة على تحويل هذه الموارد والرؤى إلى سياسات عملية قابلة للتنفيذ (Hill, 2016)

وفي الحالة الليبية، شكلت عملية إعادة بناء المؤسسات إحدى أبرز القضايا المطروحة منذ عام 2011، حيث انعكست الانقسامات السياسية والمؤسساتية على أداء المؤسسات الدبلوماسية وعلى مستوى التنسيق بين الجهات المختلفة المعنية بالعلاقات الخارجية، ولذلك فإن إعادة بناء الدور الإقليمي والدولي للدولة الليبية تبقى مرتبطة إلى حد كبير بقدرتها على إعادة بناء مؤسساتها السياسية والدبلوماسية وتعزيز كفاءتها وفاعليتها (الفلاق، 2023).

وبناءً على ما سبق، يتضح أن السياسة الخارجية الليبية تتأثر بمجموعة مترابطة من المحددات الداخلية السياسية والأمنية والاقتصادية والمؤسسية، كما يتبين أن نجاح ليبيا في استعادة دورها الإقليمي والدولي لا يعتمد فقط على المتغيرات الخارجية، وإنما يرتبط بدرجة أساسية بقدرة الدولة على معالجة تحدياتها الداخلية وبناء مؤسسات مستقرة وقادرة على إدارة علاقاتها الخارجية بكفاءة وفاعلية في بيئة دولية وإقليمية شديدة التعقيد.

المطلب الثالث: المحددات الخارجية للسياسة الخارجية الليبية:

لا يمكن فهم السياسة الخارجية لأي دولة بمعزل عن البيئة الخارجية التي تتحرك في إطارها، إذ إن السلوك الخارجي للدول يتأثر بصورة مباشرة بطبيعة النظام الدولي وبالتفاعلات الإقليمية والدولية المحيطة بها. وتزداد أهمية هذه المحددات في الحالة الليبية بالنظر إلى الموقع الجيوسياسي الذي تحتله ليبيا في منطقة تعد

من أكثر مناطق العالم حساسية من الناحية الاستراتيجية، حيث تتقاطع فيها المصالح الإقليمية والدولية المرتبطة بالطاقة والأمن والهجرة والتجارة الدولية(Morgenthau, 2006)

ويُعد الموقع الجغرافي أحد أهم المحددات الخارجية المؤثرة في السياسة الخارجية الليبية. فليبيا تقع في قلب منطقة شمال أفريقيا وتمتلك شريطاً ساحلياً يمتد لأكثر من 1900 كيلومتر على البحر الأبيض المتوسط، كما تشكل حلقة وصل بين الفضاء العربي والفضاء الأفريقي ومنطقة الساحل والصحراء. وقد منح هذا الموقع ليبيا أهمية استراتيجية جعلتها محط اهتمام القوى الدولية والإقليمية عبر مراحل تاريخية مختلفة، كما جعل سياستها الخارجية أكثر ارتباطاً بالتوازنات الجيوسياسية في البحر المتوسط وشمال أفريقيا (Cafiero & Wagner, 2023)

وتشير الأدبيات الجيوسياسية الحديثة إلى أن منطقة البحر المتوسط أصبحت خلال العقدين الأخيرين إحدى أهم ساحات التنافس الدولي نتيجة تزايد أهمية موارد الطاقة البحرية وخطوط النقل والتجارة الدولية. وقد انعكس ذلك بصورة مباشرة على ليبيا التي أصبحت جزءاً من معادلات الأمن والطاقة في شرق المتوسط، وهو ما فرض على صانع القرار الليبي التعامل مع شبكة معقدة من المصالح والتحالفات الدولية والإقليمية المتداخلة(Youngs, 2022)

كما تمثل البيئة الإقليمية محدداً مهماً من محددات السياسة الخارجية الليبية. فليبيا ترتبط بعلاقات جغرافية وتاريخية وثقافية مع دول الجوار في شمال أفريقيا ومنطقة الساحل، الأمر الذي يجعل استقرارها وأمنها مرتبطين إلى حد كبير باستقرار محيطها الإقليمي، وقد أظهرت التطورات التي شهدتها المنطقة خلال السنوات الأخيرة أن الأزمات الأمنية والسياسية في دول الجوار تنعكس بصورة مباشرة على ليبيا، سواء من خلال الهجرة غير النظامية أو الجريمة المنظمة أو التهديدات الإرهابية العابرة للحدود (International Crisis Group, 2024)

وفي السياق نفسه، أصبحت منطقة الساحل والصحراء تمثل أحد أبرز التحديات الخارجية التي تواجه السياسة الخارجية الليبية، فالتدهور الأمني الذي شهدته بعض دول الساحل خلال السنوات الأخيرة أدى إلى تصاعد نشاط الجماعات المسلحة والشبكات الإجرامية العابرة للحدود، الأمر الذي فرض على ليبيا البحث عن صيغ جديدة للتعاون الأمني والإقليمي بهدف حماية حدودها وتعزيز أمنها القومي. وقد دفعت هذه التطورات السياسة الخارجية الليبية إلى إيلاء اهتمام متزايد بالقضايا الأمنية والإقليمية مقارنة بالمراحل السابقة(United Nations Development Programme, 2023)

ومن جهة أخرى، يشكل النظام الدولي أحد المحددات الأساسية للسياسة الخارجية الليبية. فالتغيرات التي طرأت على بنية النظام الدولي خلال السنوات الأخيرة، وما رافقها من صعود قوى دولية جديدة وتراجع أنماط الهيمنة التقليدية، أسهمت في إعادة تشكيل البيئة التي تتحرك فيها السياسة الخارجية الليبية. كما أدى تصاعد التنافس بين القوى الكبرى إلى زيادة أهمية ليبيا بوصفها دولة تمتلك موقعاً استراتيجياً وثروات طبيعية مهمة، الأمر الذي جعلها ساحة لتقاطعات المصالح الدولية والإقليمية (Mezran & Miller, 2023).

وفي هذا الإطار، يرى عدد من الباحثين أن السياسة الخارجية الليبية أصبحت تواجه تحدياً مزدوجاً يتمثل في ضرورة الحفاظ على استقلالية القرار الوطني من جهة، والتعامل مع الضغوط والتوازنات الدولية من جهة أخرى. فكلما ازدادت حدة التنافس بين القوى الدولية والإقليمية على الساحة الليبية، ازدادت صعوبة بناء سياسة خارجية متوازنة قادرة على حماية المصالح الوطنية وتحقيق أهداف الدولة في محيطها الخارج (Pack, 2022).

كما برزت خلال السنوات الأخيرة قضية الطاقة بوصفها أحد أهم المحددات الخارجية للسياسة الخارجية الليبية. فالأزمات العالمية المتلاحقة، وخاصة تلك المرتبطة بأسواق الطاقة، أعادت التأكيد على الأهمية

الاستراتيجية للنفط والغاز الليبيين في معادلات الأمن الطاقوي الأوروبي والدولي. وقد انعكس ذلك على مستوى الاهتمام الدولي بليبيا وعلى طبيعة العلاقات التي تربطها بعدد من القوى الدولية الفاعلة (European Council on Foreign Relations, 2023).

وتكشف هذه المعطيات أن البيئة الخارجية التي تتحرك فيها السياسة الخارجية الليبية أصبحت أكثر تعقيداً مما كانت عليه في السابق، نتيجة تشابك الأبعاد الأمنية والاقتصادية والجيوسياسية في المنطقة، ومن ثم فإن نجاح ليبيا في إعادة بناء دورها الإقليمي والدولي يتوقف إلى حد كبير على قدرتها في فهم هذه التحولات والتكيف معها، وعلى امتلاك رؤية استراتيجية قادرة على توظيف الموقع الجغرافي والموارد الاقتصادية والعلاقات الإقليمية في خدمة المصالح الوطنية للدولة.

وبناءً على ما تقدم، يتضح أن المحددات الخارجية للسياسة الخارجية الليبية تتمثل في مجموعة متشابكة من العوامل الجغرافية والإقليمية والدولية التي تؤثر بصورة مباشرة في عملية صنع القرار الخارجي، كما يتبين أن هذه المحددات أصبحت أكثر تأثيراً في ظل التحولات الجيوسياسية الراهنة، الأمر الذي يجعل فهمها وتحليلها شرطاً أساسياً لفهم التحديات التي تواجه ليبيا في سعيها إلى إعادة بناء دورها الإقليمي والدولي.

المبحث الثاني: التحولات الجيوسياسية الراهنة وانعكاساتها على السياسة الخارجية الليبية.

المطلب الأول: التحولات الجيوسياسية في منطقة البحر المتوسط وانعكاساتها على ليبيا.

شهدت منطقة البحر المتوسط خلال العقدين الأخيرين تحولات جيوسياسية متسارعة جعلتها إحدى أكثر المناطق أهمية في النظام الدولي المعاصر، وذلك نتيجة تزايد التنافس الإقليمي والدولي على مصادر الطاقة وخطوط النقل البحري وممرات التجارة الدولية. وقد ازدادت أهمية المنطقة بصورة ملحوظة بعد اكتشاف احتياطيات كبيرة من الغاز الطبيعي في شرق المتوسط، الأمر الذي أسهم في إعادة تشكيل خرائط التحالفات والصراعات الإقليمية، ودفع عدداً من القوى الدولية والإقليمية إلى تعزيز حضورها السياسي والعسكري في المنطقة (العيساوي، 2022).

وفي هذا السياق، اكتسبت ليبيا أهمية استراتيجية متزايدة بحكم موقعها الجغرافي الممتد على الساحل الجنوبي للبحر المتوسط، حيث تمثل نقطة اتصال بين أوروبا وأفريقيا والعالم العربي. وقد جعل هذا الموقع من ليبيا أحد الفاعلين المحتملين في معادلات الأمن والطاقة والهجرة في المنطقة، كما جعلها محط اهتمام متزايد من قبل القوى الدولية الساعية إلى تعزيز نفوذها في المتوسط (الفلاق، 2023).

وتشير الأدبيات الجيوسياسية إلى أن التنافس الدولي في البحر المتوسط لم يعد مقتصراً على البعد العسكري أو الأمني، بل امتد ليشمل أبعاداً اقتصادية واستراتيجية مرتبطة بمشروعات الطاقة والبنية التحتية وخطوط الإمداد العالمية. وفي هذا الإطار، أصبحت ليبيا جزءاً من شبكة معقدة من المصالح الدولية والإقليمية التي تسعى إلى توظيف موقعها الجغرافي وثرواتها الطبيعية لتحقيق أهدافها الاستراتيجية (الكوت، 2015).

كما أن التحولات التي شهدتها البيئة المتوسطية خلال السنوات الأخيرة فرضت على السياسة الخارجية الليبية تحديات جديدة تتعلق بضرورة إعادة تعريف المصالح الوطنية الليبية في المنطقة، وتطوير رؤية استراتيجية قادرة على التفاعل مع المتغيرات الجديدة، فالدول التي تمتلك مواقع استراتيجية لا تستطيع البقاء خارج معادلات التنافس الإقليمي والدولي، بل تصبح مطالبة ببناء سياسات خارجية قادرة على استثمار موقعها الجغرافي بما يخدم مصالحها الوطنية (الفقيه، 2021).

ومن ناحية أخرى، برزت قضية أمن الطاقة باعتبارها أحد أهم المتغيرات المؤثرة في البيئة الجيوسياسية المتوسطية، فقد أدى تزايد الطلب الأوروبي على مصادر الطاقة البديلة وتنويع مصادر الإمداد إلى تعزيز الأهمية الاستراتيجية للدول المنتجة للطاقة في جنوب المتوسط، وفي مقدمتها ليبيا، وقد انعكس ذلك على

طبيعة العلاقات الليبية الأوروبية وعلى حجم الاهتمام الدولي بالاستقرار السياسي والأمني داخل ليبيا (الجرو والفلاق، 2024).

كما لعبت قضية الهجرة غير النظامية دوراً مهماً في إعادة تشكيل العلاقات بين ليبيا والدول الأوروبية المطلة على المتوسط ، فليبيا تمثل إحدى أهم نقاط العبور الرئيسية للهجرة القادمة من أفريقيا نحو أوروبا، الأمر الذي جعل ملف الهجرة أحد الملفات الرئيسة في العلاقات الليبية الأوروبية، وواحداً من المحددات المؤثرة في السياسة الخارجية الليبية خلال السنوات الأخيرة (عبد الجليل، 2020).

وتؤكد هذه المعطيات أن التحولات الجيوسياسية التي تشهدها منطقة البحر المتوسط لم تعد مجرد متغيرات خارجية تؤثر في ليبيا بصورة غير مباشرة، بل أصبحت جزءاً من البيئة الاستراتيجية التي تتحرك داخلها السياسة الخارجية الليبية، ومن ثم فإن إعادة بناء الدور الإقليمي والدولي للدولة الليبية تظل مرتبطة بمدى قدرتها على التكيف مع هذه التحولات، وتوظيف موقعها الجغرافي وثرواتها الطبيعية وعلاقاتها الدولية لتحقيق مصالحها الوطنية في بيئة إقليمية شديدة التعقيد.

وبناءً على ما سبق، يمكن القول إن التحولات الجيوسياسية في البحر المتوسط تمثل أحد أهم العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية الليبية المعاصرة، كما تشكل في الوقت نفسه فرصة استراتيجية يمكن لليبيا استثمارها في إطار جهودها الرامية إلى استعادة دورها الإقليمي والدولي وتعزيز مكانتها في محيطها المتوسطي والأفريقي والعربي.

المطلب الثاني: التحولات الجيوسياسية في شمال أفريقيا ومنطقة الساحل والصحراء وانعكاساتها على السياسة الخارجية الليبية:

تُعد منطقة شمال أفريقيا والساحل والصحراء من أكثر الأقاليم الجيوسياسية حساسية في القارة الأفريقية خلال العقدين الأخيرين، وذلك نتيجة تداخل العوامل الأمنية والسياسية والاقتصادية التي أسهمت في إعادة تشكيل طبيعة التفاعلات الإقليمية داخلها، وقد ازدادت أهمية هذه المنطقة بصورة ملحوظة في ظل تنامي التهديدات العابرة للحدود، وتصاعد أنشطة الجماعات المسلحة، واتساع شبكات الجريمة المنظمة، فضلاً عن تنامي ظاهرة الهجرة غير النظامية، الأمر الذي جعلها محل اهتمام متزايد من قبل القوى الإقليمية والدولية على حد سواء (الصلابي، 2022).

وتكتسب هذه التحولات أهمية خاصة بالنسبة لليبيا بحكم موقعها الجغرافي الذي يجعلها إحدى الدول المحورية في شمال أفريقيا ومنطقة الساحل والصحراء. فليبيا ترتبط بحدود برية واسعة مع كل من مصر وتونس والجزائر وتشاد والنيجر والسودان، وهو ما جعلها تتأثر بصورة مباشرة بالتحولات السياسية والأمنية التي تشهدها هذه الدول، ولذلك فإن البيئة الإقليمية المحيطة بليبيا تمثل أحد أهم المحددات المؤثرة في توجهات السياسة الخارجية الليبية وفي طبيعة أولوياتها الاستراتيجية (الفلاق، 2023).

وقد شهدت منطقة الساحل خلال السنوات الأخيرة تحولات أمنية عميقة تمثلت في تصاعد نفوذ الجماعات المسلحة وتزايد الانقلابات العسكرية وتراجع قدرة بعض الدول على فرض سيطرتها على كامل أراضيها. وقد أدى ذلك إلى خلق بيئة أمنية معقدة انعكست آثارها على مختلف دول الجوار، ومن بينها ليبيا التي أصبحت تواجه تحديات متزايدة تتعلق بأمن الحدود ومكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة وتهريب البشر والأسلحة (أبوسهمين، 2021).

وفي هذا السياق، تشير الأدبيات الاستراتيجية إلى أن التهديدات الأمنية المعاصرة لم تعد تقتصر على المخاطر العسكرية التقليدية، بل أصبحت تشمل أنماطاً جديدة من التهديدات غير التقليدية التي تتجاوز الحدود الوطنية للدول، ومن ثم أصبحت السياسة الخارجية الليبية مطالبة بالتعامل مع بيئة أمنية متغيرة تتطلب قدراً أكبر من التنسيق الإقليمي والتعاون الدولي في مواجهة التحديات المشتركة (بشير، 2023).

ومن ناحية أخرى، ساهمت التحولات السياسية التي شهدتها بعض دول شمال أفريقيا في إعادة تشكيل طبيعة العلاقات الإقليمية داخل المنطقة. فقد أدى التغير المستمر في أولويات الدول وسياساتها الخارجية إلى ظهور أنماط جديدة من التحالفات والتفاعلات السياسية، الأمر الذي فرض على ليبيا إعادة تقييم علاقاتها الإقليمية بما يتناسب مع المتغيرات الجديدة. وتبرز هنا أهمية الدبلوماسية الليبية في بناء شراكات إقليمية متوازنة قادرة على تعزيز الأمن والاستقرار ودعم المصالح الوطنية الليبية (الكوت، 2015).

كما أن تزايد الاهتمام الدولي بمنطقة الساحل والصحراء أسهم في رفع الأهمية الجيوسياسية لليبيا. فقد أصبحت المنطقة ساحة لتنافس عدد من القوى الدولية الساعية إلى حماية مصالحها الأمنية والاقتصادية والاستراتيجية، وهو ما انعكس بصورة مباشرة على طبيعة التفاعلات السياسية والأمنية داخل الإقليم. وفي هذا الإطار، أصبحت السياسة الخارجية الليبية مطالبة بإدارة علاقاتها مع مختلف القوى الدولية والإقليمية بطريقة تحقق التوازن بين متطلبات السيادة الوطنية وضرورات التعاون الدولي (الجرو والفلاق، 2024).

وتبرز كذلك قضية الهجرة غير النظامية باعتبارها أحد أهم المتغيرات المؤثرة في العلاقات الإقليمية الليبية. فليبيا تمثل نقطة عبور رئيسية للمهاجرين القادمين من دول أفريقيا جنوب الصحراء نحو أوروبا، الأمر الذي جعلها في قلب معادلات التعاون الأمني بين أفريقيا وأوروبا. وقد أدى ذلك إلى توسع دائرة القضايا المطروحة على أجندة السياسة الخارجية الليبية لتشمل موضوعات الأمن الحدودي والتنمية الإقليمية والتعاون الدولي في إدارة الهجرة (عبدالسلام، 2021).

وعلى المستوى الاقتصادي، ساهمت التحولات التي شهدتها المنطقة في إبراز أهمية التكامل الاقتصادي الإقليمي باعتباره أحد الأدوات الرئيسة لتعزيز الاستقرار والتنمية. فليبيا تمتلك إمكانات اقتصادية كبيرة تؤهلها للعب دور مهم في دعم التعاون الاقتصادي بين دول شمال أفريقيا والساحل، وهو ما يمكن أن يشكل أحد المرتكزات الأساسية لإعادة بناء دورها الإقليمي خلال المرحلة المقبلة (الفقيه، 2022).

وانطلاقاً من ذلك، يمكن القول إن التحولات الجيوسياسية التي تشهدها منطقة شمال أفريقيا والساحل والصحراء تمثل في الوقت نفسه تحديات وفرصاً أمام السياسة الخارجية الليبية، فهي من جهة تفرض على الدولة الليبية التعامل مع بيئة أمنية وإقليمية معقدة، ومن جهة أخرى تتيح لها فرصاً مهمة لتعزيز حضورها الإقليمي من خلال توظيف موقعها الجغرافي وإمكاناتها الاقتصادية وعلاقاتها التاريخية مع دول الجوار.

وبناءً على ما سبق، يتضح أن مستقبل الدور الإقليمي الليبي يرتبط إلى حد كبير بقدرة السياسة الخارجية الليبية على التكيف مع التحولات الجيوسياسية التي تشهدها منطقة شمال أفريقيا والساحل والصحراء، وعلى تطوير رؤية استراتيجية قادرة على تحويل التحديات القائمة إلى فرص تدعم مكانة ليبيا الإقليمية وتسهم في استعادة دورها داخل محيطها الأفريقي والعربي.

المطلب الثالث: أثر التحولات الجيوسياسية الراهنة على توجهات السياسة الخارجية الليبية

شهدت السياسة الخارجية الليبية خلال السنوات الأخيرة تحولات ملحوظة فرضتها التغيرات الجيوسياسية التي شهدتها البيئة الإقليمية والدولية. فقد أدت التحولات التي عرفتها منطقة البحر المتوسط وشمال أفريقيا والساحل والصحراء إلى إعادة صياغة أولويات السياسة الخارجية الليبية وإلى إعادة ترتيب اهتماماتها الاستراتيجية بما يتلاءم مع طبيعة التحديات والفرص الجديدة التي أفرزتها البيئة الدولية المعاصرة. ولم تعد السياسة الخارجية الليبية تقتصر على إدارة العلاقات الثنائية أو المشاركة في الأطر الإقليمية التقليدية، بل أصبحت مطالبة بالتعامل مع قضايا أكثر تعقيداً تتعلق بالأمن الإقليمي والطاقة والهجرة والتنافس الدولي على النفوذ في المنطقة (الفلاق، 2023).

ومن أبرز الآثار التي أفرزتها التحولات الجيوسياسية الراهنة تنامي البعد الأمني في السياسة الخارجية الليبية. فمع تصاعد التهديدات الأمنية في منطقة الساحل والصحراء وتزايد مخاطر الإرهاب والجريمة المنظمة والهجرة غير النظامية، أصبحت قضايا الأمن القومي وحماية الحدود من أهم أولويات التحرك

الخارجي الليبي. وقد دفع ذلك صانع القرار الليبي إلى تعزيز التعاون مع دول الجوار والمنظمات الإقليمية والدولية المعنية بمكافحة التهديدات العابرة للحدود، باعتبار أن معالجة هذه التحديات لم تعد ممكنة من خلال الأدوات الوطنية فقط، بل تتطلب تنسيقاً إقليمياً ودولياً واسع النطاق (الصلابي، 2022).

كما انعكست التحولات الجيوسياسية على طبيعة العلاقات الليبية مع القوى الإقليمية والدولية الفاعلة. فقد أدى تزايد التنافس الدولي على منطقة البحر المتوسط وشمال أفريقيا إلى ارتفاع أهمية ليبيا في الحسابات الاستراتيجية للعديد من الدول، الأمر الذي جعل السياسة الخارجية الليبية تعمل في بيئة تتسم بتشابك المصالح وتعدد الفاعلين، وقد أوجد هذا الواقع تحدياً يتمثل في كيفية الحفاظ على استقلالية القرار الخارجي الليبي مع الاستفادة من فرص التعاون والشراكة التي توفرها العلاقات مع مختلف القوى الدولية والإقليمية (الجرو والفلاق، 2024).

وفي سياق متصل، فرضت التحولات المرتبطة بأمن الطاقة متغيرات جديدة على السياسة الخارجية الليبية. فقد أدى تزايد الطلب العالمي على مصادر الطاقة وتنويع أسواقها إلى تعزيز الأهمية الاستراتيجية للنفط والغاز الليبيين، وهو ما منح ليبيا فرصة لإعادة توظيف مواردها الاقتصادية في دعم مكانتها الإقليمية والدولية، وتشير العديد من الدراسات إلى أن الدول المنتجة للطاقة تستطيع توظيف مواردها الاقتصادية كأداة من أدوات السياسة الخارجية لتعزيز نفوذها وتحقيق مصالحها الاستراتيجية إذا ما توفرت لها مؤسسات قادرة على إدارة هذه الموارد بكفاءة (عبد الحميد، 2021).

ومن ناحية أخرى، ساهمت التحولات الجيوسياسية في إعادة توجيه اهتمام السياسة الخارجية الليبية نحو العمق الأفريقي. فقد أصبحت منطقة الساحل والصحراء تمثل امتداداً مباشراً للأمن القومي الليبي، الأمر الذي دفع ليبيا إلى إعادة النظر في علاقاتها مع عدد من الدول الأفريقية وتعزيز حضورها في القضايا المرتبطة بالأمن والتنمية والتعاون الإقليمي داخل القارة الأفريقية. ويعكس هذا التوجه إدراكاً متزايداً لدى صناع القرار لأهمية البعد الأفريقي في السياسة الخارجية الليبية المعاصرة (الفقيه، 2022).

كما أثرت التحولات الراهنة على أنماط التحالفات والشراكات التي تسعى ليبيا إلى بنائها. ففي ظل بيئة دولية تتسم بالتعددية والتنافس بين القوى الكبرى، لم يعد من الممكن الاعتماد على شريك دولي واحد أو محور إقليمي محدد، بل أصبحت السياسة الخارجية الليبية بحاجة إلى تبني نهج أكثر مرونة يقوم على تنويع الشراكات وتوسيع مجالات التعاون بما يحقق التوازن بين مختلف المصالح الدولية والإقليمية المرتبطة بليبيا (الكوت، 2015).

وتبرز في هذا السياق أهمية نظرية الدور في تفسير التحولات التي شهدتها السياسة الخارجية الليبية. فالأدوار التي تسعى الدول إلى أدائها في البيئة الدولية ليست ثابتة، وإنما تتغير تبعاً للتحولات الداخلية والخارجية التي تواجهها. ومن هذا المنطلق، فإن التحولات الجيوسياسية الراهنة دفعت ليبيا إلى إعادة التفكير في طبيعة دورها الإقليمي والدولي، والانتقال من مرحلة الانكفاء الناتجة عن الأزمات الداخلية إلى مرحلة البحث عن دور أكثر فاعلية يتناسب مع موقعها الجغرافي وإمكاناتها الاقتصادية ومكانتها التاريخية في محيطها الإقليمي (Breuning, 2017) .

وعلى الرغم من الفرص التي تتيحها هذه التحولات، فإنها تفرض في الوقت نفسه تحديات كبيرة أمام السياسة الخارجية الليبية، فاستمرار الانقسام السياسي وضعف المؤسسات وتعدد مراكز القرار قد يحد من قدرة الدولة على الاستفادة من الفرص التي توفرها البيئة الجيوسياسية الجديدة،ولذلك فإن نجاح السياسة الخارجية الليبية في التكيف مع التحولات الراهنة يبقى رهيناً بمدى قدرة الدولة على تحقيق الاستقرار الداخلي وتوحيد مؤسساتها السيادية وصياغة رؤية استراتيجية واضحة تجاه محيطها الإقليمي والدولي (الفلاق، 2023).

وتأسيساً على ما سبق، يمكن القول إن التحولات الجيوسياسية الراهنة لم تؤثر فقط في أولويات السياسة الخارجية الليبية، بل أسهمت أيضاً في إعادة تشكيل طبيعة أدوارها الخارجية ومسارات حركتها الإقليمية

والدولية، كما أنها أوجدت مجموعة من الفرص والتحديات التي ستحدد إلى حد كبير مستقبل الدور الليبي في محيطه الإقليمي والدولي خلال السنوات القادمة، وهو ما يقودنا إلى مناقشة التحديات والفرص المرتبطة بإعادة بناء هذا الدور، وهو ما سيتم تناوله في المبحث الثالث.

المبحث الثالث: تحديات إعادة بناء الدور الإقليمي والدولي للدولة الليبية.

المطلب الأول: التحديات الداخلية لإعادة بناء الدور الإقليمي والدولي للدولة الليبية.

تُعد عملية إعادة بناء الدور الإقليمي والدولي للدولة الليبية من القضايا الاستراتيجية التي تفرض نفسها بقوة على أجندة السياسة الخارجية الليبية في المرحلة الراهنة. غير أن نجاح هذه العملية لا يرتبط فقط بالمتغيرات الخارجية أو بطبيعة البيئة الجيوسياسية المحيطة، وإنما يتوقف بدرجة كبيرة على قدرة الدولة الليبية على معالجة التحديات الداخلية التي ما زالت تؤثر في فاعلية مؤسساتها السياسية والأمنية والدبلوماسية، فالأدبيات المعاصرة في العلاقات الدولية تؤكد أن المكانة الخارجية للدولة تنبع أساساً من مستوى تماسكها الداخلي وقدرتها على إدارة مواردها ومؤسساتها بصورة فعالة (سليم، 1989).

ويأتي الانقسام السياسي في مقدمة التحديات الداخلية التي تواجه إعادة بناء الدور الليبي. فمنذ عام 2011 شهدت ليبيا حالة من التعدد المؤسسي والانقسام السياسي انعكست آثارها بصورة مباشرة على عملية صنع القرار الخارجي، وقد أدى تعدد مراكز السلطة واختلاف الرؤى السياسية إلى إضعاف القدرة على تبني سياسة خارجية موحدة، الأمر الذي أضعف من حضور ليبيا في العديد من القضايا الإقليمية والدولية، وتشير دراسة "الفلاق " إلى أن السياسة الخارجية الليبية عانت خلال السنوات الأخيرة من غياب المرجعية الموحدة التي تستطيع التعبير عن المصالح الوطنية للدولة بصورة متماسكة أمام الفاعلين الإقليميين والدوليين (الفلاق، 2023).

كما تمثل إشكالية بناء المؤسسات أحد أهم التحديات التي تواجه السياسة الخارجية الليبية، فالدبلوماسية الحديثة لم تعد تعتمد على المبادرات الفردية أو الأدوار الشخصية بقدر اعتمادها على مؤسسات متخصصة تمتلك القدرة على التخطيط والتنفيذ والمتابعة. ولذلك فإن ضعف المؤسسات السياسية والإدارية والدبلوماسية ينعكس بصورة مباشرة على كفاءة الأداء الخارجي للدولة. وفي هذا السياق يرى الكوت أن نجاح السياسة الخارجية يرتبط بمدى قدرة المؤسسات الرسمية على ترجمة الأهداف الوطنية إلى سياسات وبرامج عملية قابلة للتنفيذ (الكوت، 2015).

ويُعد العامل الأمني من أبرز المعوقات الداخلية التي تحد من قدرة ليبيا على استعادة دورها الإقليمي والدولي. فاستمرار التحديات الأمنية المرتبطة بانتشار السلاح ووجود بعض الجماعات المسلحة وضعف السيطرة الكاملة على الحدود ينعكس على صورة الدولة في محيطها الخارجي ويؤثر في مستوى الثقة الدولية بقدرتها على الوفاء بالتزاماتها الإقليمية والدولية. وقد أكدت العديد من الدراسات أن الأمن والاستقرار يمثلان شرطاً أساسياً لنجاح السياسة الخارجية وتحقيق الأهداف الاستراتيجية للدول (الجرو والفلاق، 2024).

ومن ناحية أخرى، تشكل التحديات الاقتصادية أحد العوامل المؤثرة في قدرة الدولة على استعادة أدوارها الخارجية. فعلى الرغم من امتلاك ليبيا موارد نفطية وغازية ضخمة، فإن حالة عدم الاستقرار السياسي أثرت على كفاءة توظيف هذه الموارد في خدمة الأهداف التنموية والاستراتيجية للدولة. وتؤكد الأدبيات الاقتصادية أن القوة الاقتصادية تمثل أحد أهم مصادر النفوذ الخارجي للدول، وأن الدول القادرة على توظيف مواردها الاقتصادية بكفاءة تكون أكثر قدرة على التأثير في بيئتها الإقليمية والدولية (عبد الحميد، 2021).

كما تواجه ليبيا تحدياً آخر يتمثل في غياب رؤية استراتيجية موحدة تجاه القضايا الإقليمية والدولية، فإعادة بناء الدور الإقليمي لا تتطلب فقط معالجة المشكلات الآنية، وإنما تحتاج إلى مشروع استراتيجي طويل

المدى يحدد أولويات السياسة الخارجية ويبين طبيعة الدور الذي تسعى ليبيا إلى ممارسته في محيطها الخارجي. وتؤكد نظرية الدور أن نجاح الدولة في أداء أدوارها الخارجية يرتبط بوضوح التصورات المتعلقة بمكانتها ووظائفها داخل النظام الإقليمي والدولي (Breuning, 2017) .

وفي ضوء ما سبق، يمكن القول إن التحديات الداخلية المتمثلة في الانقسام السياسي، وضعف المؤسسات، والإشكالات الأمنية، والتحديات الاقتصادية، وغياب الرؤية الاستراتيجية، تمثل أبرز العقبات التي تواجه إعادة بناء الدور الإقليمي والدولي للدولة الليبية، كما يتضح أن معالجة هذه التحديات تشكل الخطوة الأولى نحو استعادة فاعلية السياسة الخارجية الليبية وتعزيز قدرتها على التفاعل الإيجابي مع التحولات الجيوسياسية الراهنة.

المطلب الثاني: التحديات الخارجية لإعادة بناء الدور الإقليمي والدولي للدولة الليبية.

تُعد البيئة الخارجية أحد أهم المتغيرات المؤثرة في قدرة الدول على بناء أدوارها الإقليمية والدولية، إذ لا يكفي امتلاك الدولة لعناصر القوة والإمكانات الذاتية لتحقيق مكانة مؤثرة في محيطها الخارجي، بل يتوقف ذلك أيضاً على طبيعة البيئة الإقليمية والدولية التي تتحرك في إطاره، وفي الحالة الليبية، تزداد أهمية هذا العامل بالنظر إلى حجم التنافس الإقليمي والدولي المرتبط بالموقع الجيوسياسي لليبيا ومواردها الطبيعية وأهميتها الاستراتيجية في منطقة البحر المتوسط وشمال أفريقيا، ولذلك فإن دراسة التحديات الخارجية تمثل مدخلاً أساسياً لفهم العقبات التي تعترض جهود إعادة بناء الدور الإقليمي والدولي للدولة الليبية (الفلاق، 2023).

ويأتي التدخل الإقليمي في مقدمة التحديات الخارجية التي تواجه السياسة الخارجية الليبية، فمنذ اندلاع الأزمة الليبية أصبحت الساحة الليبية مجالاً لتقاطع مصالح عدد من القوى الإقليمية التي سعت إلى حماية مصالحها الأمنية والسياسية والاقتصادية من خلال دعم أطراف مختلفة داخل المشهد الليبي، وقد أدى هذا الواقع إلى تعقيد البيئة الخارجية المحيطة بليبيا وإلى زيادة الضغوط المفروضة على صانع القرار الليبي، الأمر الذي أثر في استقلالية القرار الخارجي وفي قدرة الدولة على تبني سياسة خارجية موحدة تعبر عن المصالح الوطنية العليا (الجرو والفلاق، 2023).

كما يمثل التنافس الدولي على منطقة البحر المتوسط أحد أبرز التحديات التي تواجه إعادة بناء الدور الليبي. فقد شهدت المنطقة خلال السنوات الأخيرة تصاعداً ملحوظاً في حدة التنافس بين عدد من القوى الدولية الكبرى نتيجة الأهمية الاستراتيجية التي اكتسبتها قضايا الطاقة والأمن البحري وخطوط التجارة الدولية. وأصبحت ليبيا جزءاً من هذا التنافس بحكم موقعها الجغرافي وثرواتها الطبيعية، الأمر الذي جعلها محط اهتمام متزايد من القوى الدولية الساعية إلى توسيع نفوذها في المنطقة (العيساوي، 2022).

ومن التحديات الخارجية المهمة أيضاً استمرار حالة عدم الاستقرار في البيئة الإقليمية المحيطة بليبيا. فالأزمات السياسية والأمنية التي تشهدها بعض دول الجوار، خاصة في منطقة الساحل والصحراء، تؤثر بصورة مباشرة في الأمن القومي الليبي وفي توجهات السياسة الخارجية للدولة. وقد أدى انتشار الجماعات المسلحة وتصاعد الجريمة المنظمة والاتجار بالبشر والأسلحة إلى خلق بيئة إقليمية معقدة تفرض على ليبيا أعباء إضافية في مجال الأمن والتعاون الإقليمي (أبوسهمين، 2021).

كما تشكل قضية الهجرة غير النظامية تحدياً خارجياً ذا أبعاد سياسية وأمنية واقتصادية متعددة، فبحكم موقعها الجغرافي أصبحت ليبيا إحدى أهم نقاط العبور نحو أوروبا، وهو ما جعلها طرفاً أساسياً في العديد من المبادرات والاتفاقيات الدولية المرتبطة بإدارة الهجرة. وقد أدى ذلك إلى زيادة الضغوط الخارجية على ليبيا، وإلى ربط العديد من الشراكات الدولية بمدى قدرتها على التعامل مع هذا الملف المعقد (عبدالسلام، 2021).

ومن ناحية أخرى، تبرز إشكالية تراجع الوزن النسبي للدولة الليبية داخل بعض المنظمات والتجمعات الإقليمية والدولية نتيجة الظروف السياسية التي مرت بها البلاد خلال السنوات الماضية. فالدور الإقليمي لا يتحدد فقط من خلال القدرات الذاتية للدولة، وإنما يرتبط أيضاً بمستوى حضورها وفاعليتها داخل المؤسسات الإقليمية والدولية. وقد انعكس تراجع الاستقرار الداخلي على مستوى المشاركة الليبية في عدد من المبادرات الإقليمية، الأمر الذي أدى إلى تراجع تأثيرها النسبي مقارنة بالمراحل السابقة (الكوت، 2015).

كما أن التحولات التي يشهدها النظام الدولي تمثل تحدياً إضافياً أمام السياسة الخارجية الليبية. فالعالم يتجه بصورة متزايدة نحو التعددية القطبية وتنامي أدوار القوى الصاعدة، وهو ما يفرض على الدول المتوسطة والصغيرة إعادة تقييم استراتيجياتها الخارجية بصورة مستمرة. وفي هذا السياق تصبح ليبيا مطالبة بتطوير سياسة خارجية مرنة وقادرة على التكيف مع المتغيرات الدولية، بما يسمح لها بالحفاظ على مصالحها الوطنية والاستفادة من التحولات الجارية في بنية النظام الدولي (عبدالعاطي، 2023).

وتشير نظرية الدور إلى أن نجاح الدولة في استعادة مكانتها الخارجية لا يرتبط فقط برغبتها في أداء دور معين، وإنما يتطلب أيضاً وجود قبول إقليمي ودولي لهذا الدور. فالأدوار الخارجية للدول تتشكل من خلال التفاعل بين إدراك الدولة لذاتها وبين توقعات الأطراف الأخرى تجاهها. ومن ثم فإن قدرة ليبيا على إعادة بناء دورها الإقليمي والدولي ستظل مرتبطة بمدى نجاحها في بناء علاقات متوازنة مع مختلف الفاعلين الإقليميين والدوليين، وتعزيز الثقة في مؤسساتها وسياساتها الخارجية.(Holsti, 1970)

وفي ضوء ما سبق، يتضح أن التحديات الخارجية التي تواجه ليبيا تتسم بالتعقيد والتداخل، نظراً لارتباطها بالتنافس الإقليمي والدولي، وبالتحولات الأمنية في دول الجوار، وبقضايا الطاقة والهجرة والأمن الإقليمي. كما يتبين أن مواجهة هذه التحديات تتطلب سياسة خارجية أكثر فاعلية ومرونة، قادرة على تحقيق التوازن بين متطلبات السيادة الوطنية ومقتضيات التعاون الإقليمي والدولي، بما يسهم في دعم جهود إعادة بناء الدور الإقليمي والدولي للدولة الليبية.

المطلب الثالث: فرص وآفاق إعادة بناء الدور الإقليمي والدولي للدولة الليبية.

على الرغم من التحديات الداخلية والخارجية التي تواجه الدولة الليبية، فإن البيئة الجيوسياسية الراهنة تتيح في الوقت ذاته مجموعة من الفرص التي يمكن أن تسهم في إعادة بناء الدور الإقليمي والدولي لليبيا. فالأدبيات الحديثة في العلاقات الدولية تؤكد أن مكانة الدول لا تتحدد فقط بحجم التحديات التي تواجهها، وإنما بقدرتها على توظيف إمكاناتها الجغرافية والاقتصادية والسياسية في خدمة أهدافها الاستراتيجية. ومن هذا المنطلق، فإن ليبيا تمتلك عدداً من المقومات التي تؤهلها لاستعادة جزء مهم من دورها الإقليمي والدولي إذا ما نجحت في توظيفها بصورة فعالة (الفلاق، 2023).

ويُعد الموقع الجيوسياسي أحد أهم عناصر القوة التي يمكن أن تستند إليها ليبيا في إعادة بناء دورها الخارجي. فليبيا تقع في نقطة التقاء بين أفريقيا والعالم العربي وأوروبا، وتشرف على أحد أهم الممرات البحرية في البحر المتوسط، الأمر الذي يمنحها أهمية استراتيجية استثنائية في الحسابات الإقليمية والدولية. وقد أكدت العديد من الدراسات أن الموقع الجغرافي الليبي يمثل أحد أهم مصادر القوة الجيوسياسية للدولة الليبية، وأن حسن استثماره يمكن أن يعزز من قدرتها على لعب أدوار إقليمية مؤثرة في قضايا الأمن والطاقة والتجارة والهجرة (الفقيه، 2021).

كما تمثل الموارد الاقتصادية، وفي مقدمتها النفط والغاز، فرصة مهمة لإعادة بناء النفوذ الخارجي الليبي. فليبيا تمتلك أكبر احتياطي نفطي مؤكد في أفريقيا، فضلاً عن احتياطيات مهمة من الغاز الطبيعي، وهو ما يمنحها أهمية متزايدة في ظل التحولات التي يشهدها سوق الطاقة العالمي. وتؤكد الأدبيات الاقتصادية أن

الدول التي تمتلك موارد استراتيجية تستطيع توظيفها كأدوات للقوة الناعمة والتأثير السياسي إذا ما توفرت لها مؤسسات قادرة على إدارتها بكفاءة وربطها بأهداف السياسة الخارجية (السنوسي، 2022).

ومن الفرص المهمة أيضاً تنامي الاهتمام الدولي والإقليمي بتحقيق الاستقرار في ليبيا، فالموقع الاستراتيجي للبلاد وتأثيرها المباشر في ملفات الطاقة والهجرة والأمن الإقليمي جعل من استقرار ليبيا مصلحة مشتركة للعديد من الأطراف الإقليمية والدولية، ويمكن للسياسة الخارجية الليبية أن تستثمر هذا الاهتمام في بناء شراكات متوازنة تعزز عملية إعادة الإعمار والتنمية وتدعم استعادة الحضور الليبي داخل المؤسسات الإقليمية والدولية (الجرو والفلاق، 2024).

كما أن العمق الأفريقي يمثل مجالاً واعداً لإعادة تنشيط الدور الخارجي الليبي. فقد شكلت القارة الأفريقية تاريخياً أحد أهم دوائر الحركة الخارجية للدولة الليبية، سواء من خلال التعاون الاقتصادي أو المساهمة في المبادرات الإقليمية والتنموية. وفي ظل التحولات التي تشهدها القارة الأفريقية، وما تتيحه من فرص للتكامل الاقتصادي والاستثماري، تستطيع ليبيا أن تعيد توظيف علاقاتها الأفريقية بما يسهم في تعزيز مكانتها الإقليمية وفتح آفاق جديدة للتعاون السياسي والاقتصادي (الورفلي، 2023).

وعلى المستوى العربي، ما زالت ليبيا تمتلك مقومات تؤهلها للعب دور فاعل في القضايا العربية، خاصة في ظل موقعها الجغرافي وعلاقاتها التاريخية مع عدد من الدول العربية. غير أن تفعيل هذا الدور يتطلب وجود رؤية استراتيجية واضحة تحدد أولويات السياسة الخارجية الليبية وتربط بين المصالح الوطنية الليبية ومتطلبات العمل العربي المشترك. فالدور الإقليمي الفاعل لا يتحقق فقط من خلال الإمكانات المادية، وإنما يتطلب أيضاً وضوحاً في الرؤية وقدرة على المبادرة والتأثير (الكوت، 2015).

وتبرز الدبلوماسية الليبية بوصفها إحدى الأدوات الرئيسة التي يمكن من خلالها استعادة الدور الإقليمي والدولي للدولة. فالدبلوماسية المعاصرة لم تعد تقتصر على إدارة العلاقات السياسية التقليدية، بل أصبحت تشمل الدبلوماسية الاقتصادية والثقافية والأمنية والرقمية. ولذلك فإن تطوير الجهاز الدبلوماسي الليبي وتعزيز قدراته المهنية والمؤسسية يعد شرطاً أساسياً لنجاح السياسة الخارجية الليبية في مواجهة تحديات البيئة الدولية الراهنة (الفلاق والدغيلي، 2023).

ومن منظور نظرية الدور، فإن استعادة المكانة الإقليمية والدولية لليبيا ترتبط بقدرتها على إعادة تعريف دورها الخارجي بصورة تتلاءم مع المتغيرات الراهنة، فالدول التي تنجح في تعزيز أدوارها الإقليمية هي تلك التي تمتلك رؤية واضحة لموقعها ومصالحها ووظائفها داخل النظامين الإقليمي والدولي. وعليه، فإن إعادة بناء الدور الليبي تستدعي الانتقال من مرحلة إدارة الأزمات إلى مرحلة بناء استراتيجية خارجية طويلة المدى تستند إلى مقومات القوة الوطنية وإلى قراءة واقعية للتحولات الجيوسياسية المحيطة بالدولة (Holsti, 1970).

وانطلاقاً مما سبق، يمكن القول إن مستقبل الدور الإقليمي والدولي للدولة الليبية يظل مرتبطاً بقدرتها على توظيف مواردها الجغرافية والاقتصادية والبشرية بصورة فعالة، وبنجاحها في تحقيق الاستقرار السياسي والأمني وتعزيز كفاءة مؤسساتها الدبلوماسية. كما أن التحولات الجيوسياسية الراهنة، على الرغم مما تفرضه من تحديات، توفر فرصاً مهمة يمكن لليبيا استثمارها من أجل استعادة مكانتها وتعزيز حضورها في محيطها الإقليمي والدولي.

وبناءً على ذلك، فإن إعادة بناء الدور الإقليمي والدولي للدولة الليبية لا تمثل مجرد هدف سياسي أو دبلوماسي، بل تعد ضرورة استراتيجية تفرضها طبيعة المتغيرات الراهنة ومقتضيات الأمن القومي الليبي. ومن ثم فإن نجاح السياسة الخارجية الليبية في المرحلة المقبلة سيقاس بمدى قدرتها على تحويل هذه الفرص إلى أدوات فعلية لتعزيز مكانة ليبيا وإعادة إدماجها بصورة فاعلة في محيطها الإقليمي والدولي.

الخاتمة:

سعت هذه الدراسة إلى تحليل السياسة الخارجية الليبية في ظل التحولات الجيوسياسية الراهنة، من خلال التركيز على التحديات التي تواجه إعادة بناء الدور الإقليمي والدولي للدولة الليبية. وانطلقت الدراسة من فرضية مؤداها أن نجاح ليبيا في استعادة دورها الخارجي يرتبط بقدرتها على تحقيق الاستقرار الداخلي والتكيف مع التحولات الجيوسياسية التي تشهدها البيئة الإقليمية والدولية.

وقد أظهرت الدراسة أن السياسة الخارجية الليبية تأثرت بصورة كبيرة بالمتغيرات الداخلية والخارجية التي شهدتها البلاد خلال السنوات الماضية، حيث انعكس الانقسام السياسي وضعف المؤسسات والتحديات الأمنية على فاعلية الأداء الخارجي للدولة، وأدى إلى تراجع قدرتها على التأثير في محيطها الإقليمي والدولي. كما كشفت الدراسة أن التحولات الجيوسياسية في منطقة البحر المتوسط وشمال أفريقيا ومنطقة الساحل والصحراء أسهمت في إعادة تشكيل البيئة الاستراتيجية المحيطة بليبيا، وفرضت على السياسة الخارجية الليبية أولويات جديدة تتعلق بالأمن الإقليمي والطاقة والهجرة والتعاون الدولي.

كما بينت الدراسة أن الموقع الجيوسياسي المتميز لليبيا وما تمتلكه من موارد اقتصادية واستراتيجية يمنحانها فرصاً حقيقية لاستعادة دورها الإقليمي والدولي، شريطة أن تتمكن من معالجة الإشكالات الداخلية وتطوير مؤسساتها السياسية والدبلوماسية. وأكدت الدراسة أن إعادة بناء الدور الليبي لا تتوقف على الإمكانات المادية للدولة فقط، بل ترتبط أيضاً بوجود رؤية استراتيجية واضحة قادرة على توظيف عناصر القوة الوطنية في خدمة المصالح العليا للدولة.

وفي ضوء نظرية الدور، اتضح أن مستقبل السياسة الخارجية الليبية يعتمد على قدرة الدولة على إعادة تعريف دورها الخارجي بما يتناسب مع التحولات الجارية في النظامين الإقليمي والدولي. فالدور الخارجي الفاعل لا يتحقق بمجرد الرغبة السياسية، وإنما يتطلب توافر مقومات داخلية مستقرة، ومؤسسات قادرة على إدارة العلاقات الخارجية بكفاءة، إضافة إلى بناء شبكة متوازنة من العلاقات مع مختلف القوى الإقليمية والدولية.

وعليه، فإن إعادة بناء الدور الإقليمي والدولي للدولة الليبية تمثل ضرورة استراتيجية تفرضها التحولات الجيوسياسية الراهنة، كما تمثل مدخلاً أساسياً لتعزيز الأمن القومي الليبي وتحقيق المصالح الوطنية. ومن ثم فإن نجاح السياسة الخارجية الليبية في المرحلة المقبلة سيظل مرهوناً بقدرتها على تحقيق التوازن بين متطلبات الاستقرار الداخلي ومقتضيات التفاعل الإيجابي مع البيئة الإقليمية والدولية المتغيرة.

النتائج:

1. أثبتت الدراسة أن الانقسام السياسي والمؤسساتي يمثل أحد أهم العوامل المؤثرة في تراجع فاعلية السياسة الخارجية الليبية خلال السنوات الأخيرة.
2. كشفت الدراسة أن التحولات الجيوسياسية في البحر المتوسط ومنطقة الساحل والصحراء أصبحت من المحددات الرئيسة لتوجهات السياسة الخارجية الليبية.
3. تبين أن التنافس الإقليمي والدولي على ليبيا أسهم في تعقيد البيئة الخارجية التي تتحرك في إطارها السياسة الخارجية الليبية.
4. أوضحت الدراسة أن الموقع الجغرافي الليبي يمثل أحد أهم مصادر القوة الاستراتيجية القادرة على دعم استعادة الدور الإقليمي والدولي للدولة.
5. أكدت الدراسة أن الموارد النفطية والغازية الليبية تمثل أداة مهمة يمكن توظيفها لتعزيز مكانة ليبيا في العلاقات الإقليمية والدولية.
6. أظهرت الدراسة أن نجاح السياسة الخارجية الليبية في استعادة دورها الخارجي يرتبط بقدرتها على بناء مؤسسات سياسية ودبلوماسية مستقرة وفعالة.

7. كشفت الدراسة أن منطقة الساحل والصحراء أصبحت تمثل بعداً استراتيجياً مهماً في صياغة السياسة الخارجية الليبية المعاصرة.
8. بينت الدراسة أن إعادة بناء الدور الإقليمي والدولي للدولة الليبية تتطلب رؤية استراتيجية طويلة المدى تستند إلى مقومات القوة الوطنية والتحولات الجيوسياسية الراهنة.

التوصيات

1. دعم جهود توحيد المؤسسات السياسية والسيادية باعتبارها المدخل الأساسي لبناء سياسة خارجية موحدة وفعالة.
2. تطوير استراتيجية وطنية شاملة للسياسة الخارجية تحدد أولويات الدولة الليبية في محيطها الإقليمي والدولي.
3. تعزيز دور وزارة الخارجية والمؤسسات الدبلوماسية من خلال برامج التأهيل والتدريب وبناء القدرات المؤسسية.
4. توظيف الموقع الجغرافي الليبي في تعزيز الشراكات الإقليمية والدولية المرتبطة بالطاقة والتجارة والأمن.

قائمة المراجع:

[1] . أبوسهمين، محمد. (2021). الأمن الإقليمي في منطقة الساحل والصحراء وانعكاساته على ليبيا. بنغازي، ليبيا: مركز البحوث والاستشارات.

[2] الجرو، حسين أحمد، والفلاق، أحمد مفتاح. (2024). الجغرافيا السياسية وتأثيرها على الاستقرار السياسي: دراسة للحالة الليبية بعد ثورة 17 فبراير. المجلة الإفريقية للدراسات المتقدمة في العلوم الإنسانية والاجتماعية، 3(3).

[3] سليم، محمد السيد. (1989). تحليل السياسة الخارجية. القاهرة، مصر: مكتبة النهضة المصرية.

[4] السنوسي، محمد علي. (2022). النفط الليبي وأبعاده الجيوسياسية في العلاقات الدولية المعاصرة. طرابلس، ليبيا: مركز الدراسات الاستراتيجية.

[5] الصلابي، محمد عبد الله. (2022). التحولات الجيوسياسية في منطقة الساحل والصحراء وأثرها على الأمن الإقليمي. القاهرة، مصر: المركز العربي للدراسات الاستراتيجية.

[6] عبد الحميد، مفتاح محمد. (2021). أمن الطاقة وانعكاساته على السياسة الخارجية للدول المنتجة للنفط. مجلة البحوث السياسية والاقتصادية.

[7] عبد السلام، سالم محمد. (2021). الهجرة غير النظامية والسياسة الخارجية الليبية. مجلة العلوم السياسية الليبية.

[8] عبد العاطي، محمد عبد القادر. (2023). تحولات النظام الدولي وانعكاساتها على الدول النامية. القاهرة، مصر: المركز العربي للبحوث السياسية.

[9] العيساوي، عبد السلام. (2022). التحولات الجيوسياسية في شرق البحر المتوسط وأثرها على الأمن الإقليمي. مجلة السياسة الدولية العربية.

[10] الفقيه، مصطفى. (2021). الجغرافيا السياسية لليبيا في البيئة المتوسطية المعاصرة. بنغازي، ليبيا: مركز الدراسات الاستراتيجية.

[11] الفقيه، مصطفى. (2022). التكامل الإقليمي في شمال أفريقيا وفرص الدور الليبي. طرابلس، ليبيا: مركز ليبيا للدراسات المستقبلية.

[12] الفلاق، أحمد مفتاح. (2023). السياسة الخارجية الليبية: إعادة التغيير والهيكلة. مركز المتوسط للدراسات الاستراتيجية.

[13] الفلاق، أحمد مفتاح، والدغيلي، خيرية محمد. (2023). دور القائد السياسي في السياسة الخارجية الليبية. مجلة جامعة بني وليد للعلوم الإنسانية والتطبيقية، 8(5).

[14] الكوت، البشير علي. (2015). الثابت والمتحول في ظاهرة السياسة الخارجية الليبية. مجلة الجامعي.

[15] الورفلي، سالم مفتاح. (2023). ليبيا والعمق الأفريقي: فرص التعاون وآفاق الشراكة الاستراتيجية. مجلة الدراسات الأفريقية المعاصرة.

[16] حراثي، ميلاد مفتاح. (2019). السياسة الخارجية الليبية ومركزها الأوروبي والمتوسطي: دراسة في الأداء الخارجي الليبي. دار المنهل للنشر الإلكتروني.

[17] Breuning, Marijke. (2017). Role Theory in Foreign Policy Analysis. Oxford Research Encyclopedia of Politics.

[18] Cafiero, Giorgio, and Wagner, Daniel. (2023). The Mediterranean and North African Geopolitical Landscape. London: Hurst Publishers.

[19] Hill, Christopher. (2016). Foreign Policy in the Twenty-First Century (Second Edition). London: Palgrave Macmillan.

[20] Holsti, K. J. (1970). National Role Conceptions in the Study of Foreign Policy. International Studies Quarterly, 14(3), 233–309.

[21] International Crisis Group. (2024). Managing Instability in Libya and the Sahel. Brussels: International Crisis Group.

[22] .Mezran, Karim, and Miller, Elissa. (2023). Libya and International Competition in the Mediterranean. Washington, DC: Atlantic Council.

[23] Morgenthau, Hans J. (2006). Politics Among Nations: The Struggle for Power and Peace (Seventh Edition). New York: McGraw-Hill.

[24] Pack, Jason. (2022). Libya and the Global Struggle for Influence. Oxford: Oxford University Press.

[25] Rosenau, James N. (1971). The Scientific Study of Foreign Policy. New York: Free Press.

[26] United Nations Development Programme. (2023). Regional Security Challenges in the Sahel and North Africa. New York: United Nations Development Programme.

[27] Vandewalle, Dirk. (2020). A History of Modern Libya (Third Edition). Cambridge: Cambridge University Press.

[28] Walker, Stephen G. (1987). Role Theory and Foreign Policy Analysis. Durham: Duke University Press

[29] Youngs, Richard. (2022). The Mediterranean in a Multipolar World. Brussels: Carnegie Europe.

Disclaimer/Publisher's Note: The statements, opinions, and data contained in all publications are solely those of the individual author(s) and contributor(s) and not of **JSHD** and/or the editor(s). **JSHD** and/or the editor(s) disclaim responsibility for any injury to people or property resulting from any ideas, methods, instructions, or products referred to in the content.